المبحث الرابع

توزيع القوى الفلسطينية المشاركة في الانتخابات

د. أحمد سعيد نوفل*

أعلنت السلطة الوطنية الفلسطينية عن عزمها إجراء انتخابات تشريعية في الأراضي الفلسطينية في الأسبوع الأول من شهر كانون أول ٢٠٠٤ . وهي الانتخابات الثانية التي من المقرر أن تجري منذ قيام السلطة عام ١٩٩٤، إذا وافقت سلطات الاحتلال الإسرائيلي بإجرائها. وكانت قد جرت الانتخابات الرئاسية والتشريعية الفلسطينية الأولى عام ١٩٩٦، والتي كان من نتائجها نجاح حركة فتح في غالبية مقاعد المجلس التشريعي الفلسطيني، بعد مقاطعة التيار الإسلامي وبعض الفصائل الفلسطينية الأخرى. وقبل البدء في تحليل توزيع القوى الفلسطينية في الانتخابات القادمة، لابد من تحليل النتائج التي تمخضت عنها انتخابات عام ١٩٩٦، من أجل معرفة التطورات التي حصلت في الخريطة السياسية الفلسطينية، في العشر السنوات الماضية:

(*) أستاذ العلوم السياسية / جامعة اليرموك

أولاً: أظهرت نتائج الانتخابات فوزا كبيرا لأنصار السلطة الوطنية، حيث حصلت حركة فتح على ٦٨ مقعدا من مقاعد المجلس التشريعي الـ ٨٨ . علما أنه ترشح في الانتخابات ١٧١ مرشحا عن التنظيمات والأحزاب الفلسطينية منهم ٧٨ مرشحا في قوائم فتح الرسمية، ومن المستقلين من فتح موزعين على النحو التالي: ٤٥ مرشحا في الضفة الغربية و٣٣ في قطاع غزة . كما ترشح ٥٠٥ مرشحا مستقلا فاز منهم ١٢ مرشحا. ولوحظ أن فتح قد رشحت في قوائمها الرسمية مرشحين لهم ثقل عشائري لأنها أرادت أن تجمع في المرشح الواحد بين التأييد العشائري وبين شعبيته التنظيمية والوطنية. وإلى جانب قوائمها الرسمية، فقد رشحت بعض عناصر فتح نفسها خارج تلك القوائم، احتجاجا على استبعادها من الترشيح الرسمي. وفاز بعضهم في الانتخابات، على الرغم من طلب القيادة بعدم الترشيح خارج القوائم الرسمية. ويبدو أن قيادة فتح فضلت ترشيح بعض عناصرها الذين ينتمون إلى عائلات وعشائر معروفة، على مرشحين لا يملكون من الثقل الانتخابي، سوى التاريخ النضالي. علماً أن المستقلين من فتح لا يعدُّون أنفسهم منشقين عنها، بل هم معارضون لاختيار اللجنة المكلفة من فتح باختيار المرشحين في القوائم الرسمية. وحققت فتح نجاحا بنسبة ٧٧٪ من الفائزين.

ثانياً: لم تحصل الأحزاب والتنظيمات الفلسطينية خارج فتح والمؤيدة للتسوية، التي شاركت في الانتخابات سوى على مقعدين، بعضهم لم يفز بأي مقعد. فمثلا الحزب الديمقراطي الفلسطيني (فدا)، رشح ١٠ مرشحين ، ٨ في الضفة الغربية، و٢ في القطاع. وفاز منهم مرشح واحد ، بينما حصل الحزب على ٥٢٦٠٨ صوت ، أي ٢,٨٪ من مجموع الأصوات . وكذلك جبهة العمل الشعبي، التي رشحت ١٣ مرشحا في الضفة و٣ في القطاع، لم ينجح أحد من مرشحيها. وحصلت على ١٥٤٨٣ صوتا ، أي بنسبة ١٪ من مجموع الأصوات. ورشح حزب الشعب الفلسطيني ٢٦ مرشحا في مختلف الدوائر ، من بينهم ٢٠ مرشحا في الضفة الغربية ، و٤ مرشحين في القطاع، لم يفز أحد من المرشحين. ونال الحزب ٤٨٣١٩ صوتا ، أي ٤,٥٪ من مجموع الأصوات . ورشحت جبهة التحرير العربية (حزب البعث العربي) ٨مرشحين ، ٥ منهم في القطاع ، و ٣ في الضفة الغربية ، لم ينجح أحد منهم ، ولم ينالوا نسبة تذكر من مجموع الأصوات.وأما التجمع الوطني الفلسطيني ، فقد رشح ٨ مرشحين ، ٥ منهم في القطاع ، و٣ في الضفة الغربية. فاز رئيس التجمع بأعلى الأصوات (د.حيدر عبد الشافي) في الانتخابات ، بينما خسر بقية

المرشحين. وبذلك فإن هذه الأحزاب والتنظيمات ، لم تحقق نجاحا يذكر، على الرغم من تأييد بعض قواعد حركة فتح لبعض المرشحين منهم.

ثالثا: موقف المعارضة، كانت المعارضة في الداخل تؤيد المشاركة في الانتخابات، بينما رفضت قياداتها في الخارج ذلك. وكانت حجة المعارضة في الخارج من عدم المشاركة:

١) أن الانتخابات لن تكون نزيهة ولا حرة ولا ديمقراطية، لأنها تتم تحت الاحتلال الإسرائيلي.

٢) أنها ترمي إلى إضفاء شرعية شعبية خادعة ومزورة، على اتفاق أوسلو غير الشرعي.

٣) أن المجلس لا يستند في شرعيته إلى الشعب، بل إلى الحكم العسكري الإسرائيلي.

وتمثلت المعارضة بالجبهة الشعبية والجبهة الديمقراطية وحركة حماس والجهاد الإسلامي. وبالنسبة للجبهة الشعبية فقد قاطعت الانتخابات رسميا ، إلا أن بعض أنصارها رشحوا أنفسهم في الانتخابات وفاز اثنان منهم . علما أنها كانت قد طلبت من أعضائها الذين يريدون أن يرشحوا أنفسهم في الانتخابات ، أن يتحللوا من التزاماتهم التنظيمية مسبقا . ولكنها لم تمانع من تأييد أنصارها

للمرشحين اليساريين أو المستقلين. وفي الواقع فقد حصلت خلافات في مواقف قيادة الداخل والخارج من الانتخابات، حيث لوحظ أن الداخل كان يؤيد المشاركة بعكس القيادة في الخارج التي شددت على المقاطعة. ولهذا فقد خرجت بعض القيادات في الداخل عن موقف الخارج، ورشحت نفسها وفازت. وحجة أنصار المشاركة أن المرحلة التي تمر بها القضية الفلسطينية تتطلب انخراط جميع القوى المؤيدة والمعارضة في الانتخابات من أجل بناء المجتمع الفلسطيني .

أما حركة حماس ، فقد كان موقفها في الانتخابات غامضا. فقد دعت عشية الانتخابات إلى مقاطعة الانتخابات رسميا، وأكدت عدم مشاركتها فيها . إلا أنها طلبت من أنصارها تأييد بعض المرشحين المستقلين. وكذلك ترشحت بعض الشخصيات المحسوبة على حماس، على أساس أنهم مستقلون، وفاز في الانتخابات ٥ من أنصارها .

ومن جهة ثانية فقد تبين أن غالبية المرشحين كانت تنتمي إلى البرجوازية الصغيرة ، وبعضهم إلى التكنوقراط، ورجال الأعمال، وكبار التجار، والملاكين العقاريين، وذوي الدخول المرتفعة، والعائلات الكبيرة. وشكل هؤلاء ٩٠٪ من المرشحين ، بينما لا تصل نسبة ما يمثلونه من المواطنين أكثر من ١٠٪ فقط. وفي المقابل فقد بلغت نسبة ممثلي الطبقات الفقيرة من المرشحين الذين يشكلون ٩٠٪ من السكان

في مختلف الدوائر ١٠٪ فقط من المرشحين موزعين حسب الجدول التالي :

جدول توزيع المرشحين من الطبقات الفقيرة على الدوائر الانتخابية

الدائرة	النسبة	الدائرة	النسبة
القدس	٧,٦٪	بيت لحم	٦٪
جنين	٨٪	نابلس	١٢,٩٪
طولكرم	٥,٢٪	رام الله	٩٪
سلفيت	٩٪	أريحا	١٦,٦٪
طوباس	٨٪	الخليل	٤٪
خان يونس	٨,٩٪	ديرالبلح	٨٪
جباليا	١٢,٤٪	مدينة غزة	١٧,٣٪
رفح	٩,٣٪		

وبخلاف انتخابات ١٩٩٦، فإن الانتخابات المزمع إجراؤها في نهاية العام الحالي ، ستشهد مشاركة واسعة لجميع الفصائل والحركات الفلسطينية التي كانت معظمها قد قاطعت الانتخابات السابقة بسبب إجرائها في ظل اتفاقية أوسلو. وأكد محمود الزهار أن حركة حماس

مستعدة للمشاركة في الانتخابات الرئاسية والتشريعية والبلدية الفلسطينية القادمة ، بشرط أن تكون نزيهة وحرة . وفي مهرجان حماس بالذكرى الرابعة للانتفاضة، رفعت شعار "أخي المواطن: حان وقت التغيير وحان تسجيل اسمك" . ودعت حركة حماس أنصارها إلى المشاركة في الانتخابات. وفي بيان لها اعتبرت "أن الانتخابات هي وسيلة أساسية لترسيخ قواعد المجتمع الحضاري القائم على الاستقرار والحرية والعدالة ، وهي مطلب شعبي ووطني وإسلامي لإحداث التغيير والإصلاح" .

وعلى الرغم من وجود فتور شعبي للتسجيل في الانتخابات، إلا أن جميع الفصائل دعت أنصارها للتسجيل في قوائم الانتخابات .

التيارات والقوى الفلسطينية المشاركة في انتخابات ٢٠٠٤

التيار الأول: التيار الإسلامي (حركة حماس والجهاد الإسلامي)

يضع التيار الإسلامي أهمية كبيرة على الانتخابات الفلسطينية القادمة، لأنها تتم في ظروف مأساوية تمر بها القضية الفلسطينية والشعب الفلسطيني، ولأنها المرة الأولى التي سيشارك فيها ، في ظل تصاعد التأييد الشعبي الفلسطيني له. وظهر ذلك واضحا في الانتخابات النقابية ومجالس الطلبة في الجامعات الفلسطينية ونتائج الاستطلاعات التي تجريها مراكز الأبحاث الفلسطينية التي جرت في الفترة الماضية .

خاصة بعد الفوز الكبير لحماس في انتخابات نقابة المهندسين، والفوز الساحق في انتخابات اتحاد موظفي وكالة الغوث، والنسبة الكبيرة التي حصلت عليها في انتخابات نقابة المحامين. وكذلك في انتخابات جمعية المحاسبين والمراجعين، إذ تمكنت الكتلة الإسلامية (كتلة الشهيد الشيخ أحمد ياسين) من تحقيق فوز ساحق بحصولها على ٩٣ مقعدا بالإضافة إلى الرئيس ، مقابل ٣ مقاعد لأنصار فتح . تلك النتائج مؤشر هام شجع حماس على المشاركة في الانتخابات . كما أن حماس والجهاد تهدفان من الانتخابات ، الحصول على مشروعية المقاومة وعملياتهما الاستشهادية التي تقومان بها .

وفي مقارنة لشعبية حماس حاليا مع ما كانت تتمتع به من قبل ، يظهر مضاعفة تأييد الجماهير الفلسطينية لها . فقد كانت في التسعينات ١٢٪ ، وتضاعفت الآن لتقترب من التأييد لفتح ، إذ وصلت في حزيران ٢٠٠٤ ، حسب الاستطلاع الذي أجراه مركز القدس للإعلام، أن حماس نالت في الاستطلاع ٢١,٧٪ مقارنة مع ٢٢,٦٪ في شهر تشرين أول ٢٠٠٣.

ويبدو أن حماس بعد ٤ سنوات من الانتفاضة أصبحت أضعف قياديا ، بعد استشهاد بعض قادتها البارزين ، ولكنها أقوى جماهيريا وأكثر عقلانية سياسيا .

التيار الثاني: تيار فتح

يُعد هذا التيار ممثلا للحزب الحاكم المسيطر والمهيمن على مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية والأجهزة الأمنية ، وعلى المجلس التشريعي الفلسطيني الحالي. وظهر خلال انتفاضة الأقصى، تياران داخل حركة فتح تختلف مواقفهما عن بعضهما البعض بشكل كبير إلى حد اتهام كل طرف للطرف الآخر بشتى التهم ، وبأنه المسبب الرئيسي للحالة الصعبة التي وصل إليها الوضع الفلسطيني **التيار الأول**، يريد أن يحارب الفساد داخل السلطة الفلسطينية وعزل الطبقة التي احتكرت القرار الفلسطيني طيلة السنوات الماضية ، وأثارت نقمة الشارع الفلسطيني، مما أدى إلى تراجع في شعبية فتح. ويرغب هذا التيار إعادة الهيبة والشعبية لفتح التي فقدتها في السنوات الأخيرة، بسبب ممارسات السلطة وأجهزتها الأمنية. ويشكل أنصاره الأغلبية في صفوف قواعد فتح.

والتيار الثاني داخل فتح، هو التيار المستأثر في القرار الفلسطيني داخل فتح، والمتهم بالفساد، والمستفيد من حالة الفوضى التي تعم

أجهزة السلطة. وهذا التيار غير متحمس لإجراء الانتخابات حتى لا يفقد –بصفته مركز قوة– نفوذه في السلطة الفلسطينية والمجتمع الفلسطيني . كما أنه يخشى من أن يكون نجاح حماس في الانتخابات على حسابه، التي ستحاسبه على ممارساته ، التي من الممكن أن تفتح ملفات الفساد السابقة .

ومن جهة أخرى، فقد نالت فتح ٢٦,٤٪ في استطلاع الرأي الذي أجراه مركز القدس للإعلام في شهر حزيران الماضي، مقارنة مع ٢٩,٣ في تشرين أول ٢٠٠٣ . وبين الاستطلاع أن ٤٠٪ من الفلسطينيين يشكلون الأغلبية الصامتة ، لم تحسم مواقفها في الانتخابات القادمة. ولهذا، فمن المتوقع أن تنال فتح بتياريها ٢٥٪ من أصوات الناخبين في الانتخابات القادمة، وأن تبقى القوة الأولى في المقاعد التي ستحصل عليها في الانتخابات، لكن مع تراجع كبير في شعبيتها إلى حد أنه من الممكن أن تفقد نصف المقاعد التي حصلت عليها في انتخابات ١٩٩٦ ، لمصلحة التيار الإسلامي.

التيار الثالث: تيار القوى اليسارية والديمقراطية

يضم الأحزاب اليسارية والقوى القومية والديمقراطية (الجبهة الشعبية والجبهة الديمقراطية) بالإضافة إلى الأحزاب والتكتلات الصغيرة، فهي تؤيد إجراء الانتخابات لأنها مغيبة وعاجزة عن المشاركة

الحقيقية في صنع القرار الفلسطيني. وتريد هذه القوى اعتماد نظام التمثيل النسبي بدلا من نظام الأغلبية كي لا تستأثر القوى الكبرى كفتح وحماس بمعظم المقاعد ، وحتى يكون التمثيل أكثر عدالة وشمولية ، وتطالب بزيادة عدد أعضاء المجلس التشريعي إلى ١٠٠ أو ١٥٠ ، ليتسنى للجميع الحصول على مقاعد في المجلس . ومن المتوقع أن تحصل على نسبة ٥٪ من الأصوات في الانتخابات القادمة .

التيار الرابع: المستقلون

إذا أخذنا نسبة المصوتين للمستقلين في انتخابات ١٩٩٦ ، فيمكن القول إنهم سيحصلون تقريبا على النسبة نفسها في الانتخابات القادمة، وسيحصلون على حوالي ١٠٪ ـ ١٥ ٪ من المقاعد.

وحسب استطلاع آخر للرأي العام الفلسطيني ، أجراه المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية – رام الله ، في شهر أيلول الماضي، أجاب ٢٥٪ بأنهم يعتقدون أن فتح ستفوز مقابل ٣٤ ٪ في شهر حزيران ٢٠٠٤ . وأن ٢٧٪ يعتقدون أن حماس ستفوز مقابل ١٦٪ في شهر حزيران ٢٠٠٤ . وقال ٢٢٪ من المستطلعين أنهم سيصوتون لمرشحي التيار الإسلامي ، و٢٦٪ لحركة فتح ، و١٦٪ للمستقلين و١٤٪ لمرشحي العائلات . وارتفعت نسبة المؤيدين لحماس

في قطاع غزة لتصل إلى ٣٠٪ ، ولفتح ١٨٪ ، والمستقلين ١٤٪ ولأبناء العائلات ١٠٪.

كما حصل الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات في الاستطلاع نفسه على ٣٥٪ ، ومحمود الزهار ١٥٪ والبرغوثي المعتقل في السجون الإسرائيلية على ١٣ ٪ ، وقال ٢٥٪ إنهم لن يصوتوا لأي من المرشحين الثلاثة.

وحسب استطلاع أجراه برنامج التنمية في جامعة بيرزيت في شهر أيلول / سبتمبر ٢٠٠٤، (حصل أبو مازن على نصف بالمائة فقط، بينما حصل محمد دحلان على ٦ , ١٪ وأبو علاء ١٪).

ويلاحظ تآكل الفروق الإيديولوجية بين الفصائل الفلسطينية فيما يتعلق بالمقاومة ضد إسرائيل. إذ يلاحظ أن بيانات كتائب شهداء الأقصى التابعة لحركة فتح تشبه إلى حد كبير بيانات كتائب عز الدين القسام التابعة لحركة حماس والجهاد الإسلامي ، وفيها نفس الشعارات والمطالب . وظهر جميع من قام بالعمليات الاستشهادية من مختلف الفصائل والذين ظهروا في أشرطة فيديو تؤخذ عادة قبل تنفيذ العمليات وهم يحملون القرآن الكريم.

ولا شك أنه في حال إجراء الانتخابات بشفافية وبعيدا عن تدخل أجهزة السلطة ، فإن ذلك سيساهم في وضع شرعية فلسطينية جديدة

للشعب الفلسطيني ، ويعمق الوحدة الوطنية الفلسطينية في المرحلة القادمة من مراحل النضال الفلسطيني الطويل .

مناقشات الجلسة الأولى

أ.شاكر الجوهري

هل اتخذت السلطة أي إجراء لوقف اعتراضات حماس التي تمثلت في البيان الذي صدر عنها عن حدوث عملية تزوير في أثناء عملية التسجيل؟

أ.شاكر الجوهري

سبق لحماس أن قاطعت انتخابات ١٩٩٦ بسبب أنها جرت على مرجعية أوسلو.هل توافق حماس الآن على إجراء الانتخابات على أساس المرجعية نفسها؟.

أ.د.عاطف عدوان

إن خريطة الطريق الآن لم تعد موجودة، ومحاولات إسرائيل جادة لإخراج حماس من اللعبة السياسية، وبالتالي الواقع بقول انسحاب إسرائيل الآن لن يكون استحقاقاً لخريطة الطريق، والقيادة الإسرائيلية تؤكد أنه لم يعد هناك خارطة طريق، بل إن التحفظات التي وضعتها

على خريطة الطريق ألغتها عملياً والذي يتحدث عن خريطة الطريق هم الفلسطينيون فقط.

وفيما يتعلق بموقف السلطة فهي لم تتجاوب مع أي توجهات من المجتمع الفلسطيني.

بل إن القانون الذي ستتم بموجبه الانتخابات حتى هذه المرحلة لم يتم اعتماده ولم يسلم لأي جهة.

د.خالد عبيدات

ضمن هذه الظروف وهي صعبة لإجراء الانتخابات هل يوجد ضمانات لإقناع الناس أن الانتخابات معبرة ونزيهة؟

هل يمكن دعوة رقابة دولية يُعتمد عليها تساند الآخرين بأن هذه الانتخابات لها قيمتها؟

أ.شاكر الجوهري

الاتهامات بالتزوير لم تصدر فقط عن حماس، بل صدر اتهام من حركة فتح ، حيث قالوا إن هناك عمليات تزوير من جهات أمنية ، نريد توضيحاً لما جرى.

هل مشاركة فلسطينيي الشتات سيكون في هذه المرحلة أم عندما تقوم الدولة؟

أ.جمال الشوبكي

إن الانتخابات لفلسطينيي الشتات والمهاجرين غير منطبق على الأردن؛ لأن وضع الفلسطينيين في الأردن مختلف هم أردنيون.

أما الفلسطينيون في لبنان مثلاً فهم حريصون على أنهم لن يغيروا التركيبة الديموغرافية في مناطق أخرى .

الفلسطينيون أمام خيارين سيء وأسوأ لذلك نحاول أن نقلل الأضرار.

ما هي المستجدات التي طرأت منذ عام ٩٦ وما هي الإجراءات التي سيتم اتخاذها في عام ٢٠٠٤ـ ٢٠٠٥ وانتخابات الوقت الحاضر ..

هل هذه التغيرات إيجابية لصالح القضية الوطنية .

نحن نتكلم عن التغيرات وعن موقف حماس ، فلا يوجد أي تزوير ولم يتدخل أحد من السلطة، ونحن لنا تحفظات على بيئة التسجيل، وبالنسبة لحركة فتح فحين طلب من كل القوى بأن يسجلوا للانتخابات اعتبرت نفسها جزءاً من السلطة.

وفيما يخص انتخابات ٩٦ فقد جرت بإشراف دولي بحضور الرئيس الأمريكي الأسبق جيمي كارتر ، ومشاركة منظمة NDA، وأصدرت بياناً صحفياً أشادت بعملية التسجيل.

مستشار شارون فايسغلاس صاحب فكرة إخلاء غزة صرح بضرورة فك الارتباط مع غزة لوجود أكثر كثافة سكانية فيها وتكملة

الجدار، وبعد ذلك ستسقط خريطة الطريق، وستسقط قضية اللاجئين وستسقط قضية القدس، ثم ستسقط القضية الفلسطينية برمتها، لكن القوى الفلسطينية بعد ذلك قبلت بإدارة غزة بشرط قيادتها بعد التحرير وانسحاب القوات الإسرائيلية.

وأرى نكبة جديدة تحل بشعبنا الفلسطيني لأن الجدار صادر وسوف يصادر مع استكامله في الأغوار من ٤٨ ٪ إلى ٥٢٪ من الأراضي الفلسطينية.. وسيصادر كذلك خزان المياه الفلسطيني.

فهذه كارثة، لذلك على الفلسطيني أن يتعاون مع الانتخابات لأنها ضرورة وطنية فلسطينية.

هنالك استطلاع يقول بأن حماس تمثل الشارع الفلسطيني، ولكن هذا الاستطلاع اعتمد على نتائج غزة و لم يعتمد على نتائج الضفة الغربية، بالفعل فازت حماس بجمعية المحاسبين و المحامين في غزة، ولكن فتح فازت بكل النقابات في الضفة باستثناء انتخابات الطلاب .

واستفتاء آخر برز فيه ياسر عرفات و مروان البرغوثي على رأس القائمة، ولكن الإعلام ركز على نسبة محمود عباس، وأحمد قريع، ولم يلتفت إلى نتيجتي عرفات و البرغوثي .

وفيما يتعلق بالتزوير فلا يتحرك مسؤول فلسطيني من مكان لآخر إلا بإذن إسرائيلي فكيف يمكن للسلطة أن تزور؟

ونحن نعد الانتخابات أداة نضالية للعودة للمسار السياسي، وهذا المسار سينهي الاحتلال، وسيكون بديلاً لخطة شارون.

نحن نريد خريطة الطريق حتى نرفض خطة شارون؛ لأنها تشكل خطراً حقيقياً لإنهاء الحلم الفلسطيني بإقامة دولة .

نحن حريصون على وجود مراقبين دوليين في الانتخابات لضمان نزاهتها، فالأوروبيون قد وعدوا بدفع مبلغ ١٠ ملايين يورو دعماً للانتخابات بشرط نزاهتها .

وبالنسبة للجنة الانتخابات فهي لجنة محايدة، الجميع متفق عليها فلا هي جزء من السلطة، ولا من حركة فتح.

وبالنسبة لحركة حماس ففي انتخابات ٩٦ كانت هنالك آراء مختلفة بين قيادتي الداخل و الخارج، فرفض المشاركة كان من الخارج، أما الآن فقد طرأت تغيرات أربعة على مواقف حركة حماس إذا:

١- وافقت حماس على الهدنة.

٢- وافقت حماس على المشاركة في قيادة مشتركة لمنظمة التحرير .

٣- أعلنت حماس ليل نهار بموافقتها على إدارة غزة .

٤- وافقت حماس على الانتخابات. وتقول إن حق المواطن في الانتخابات يثبت حق مواطنته.

٥- وافقت حماس على المرحلية .

موقف حماس ليس فيه سلبية، بل هو إيجابي لاستقراء ظروف الواقع.

فالقرار السياسي مهم والتوقيت السياسي أهم، والنضال ليس حكراً على أحد، وهناك مفهوم خاطئ أن السلطة فاشلة، وأن النضال هو للاتجاه الاسلامي .

النضال الفلسطيني لم يبدأ من الانتفاضة الأولى، بل بدأ من عشرات السنين، ولكن نحن بحاجة لحل سياسي يضمن حقوق الفلسطيني .

بالنسبة للخارج والداخل فالانتخابات للداخل فقط، لأننا نتحدث عن خريطة الطريق، و عندما تقام الدولة من حقنا أن يشارك الداخل والخارج، فالآن هنالك إطار اسمه منظمة التحرير هو يحوي الداخل والخارج.

كانت نسبة التسجيل متدنية وكانت فتح مترددة، و هنالك أعضاء من فتح لا يرغبون في التسجيل.

لهذا السبب تم تنظيم حملة، وقبل الإغلاق بأسبوعين ارتفعت نسبة التسجيل.

هنالك مسؤول في حماس أعلن أن الحركة على استعداد لوقف صواريخ القسام وإعلان هدنة، وأنا أستغرب بأن ورقة مثل هذه لماذا

تعلن دون أخذ ثمنها؟ ولماذا ترسل هذه الأوراق لجيوب الآخرين، ولا تعطى للسلطة لتعزيز دورها التفاوضي؟

من بداية الاجتياح لغزه الكل بحث عن السلطة وانتقد دورها، علماً بأن سيارة الإسعاف لم تتمكن من الدخول لمنطقة الاجتياح وسيارة الصليب الأحمر منعت، إذاً كيف ستقوم السلطة بالإمداد والسلطة تأخذ رواتب موظفيها من الدول المانحة و أحياناً لا تأخذ شيئاً.

الدول المانحة تدعم المشروع لأنها ترى أنه مشروع سياسي، مع العلم أننا على مفترق طرق خطير. إذا وجد المجتمع الدولي أن الدعم سيؤدي لتمكين خطة شارون فإنهم سيوقفون الدعم لأنه يشترطون استقراراً سياسياً علماً أن ٢٤٪ من الشعب يأخذون رواتبهم من السلطة فماذا لو توقف الدعم؟

من جهة أخرى لا يمكن نشر سجل الناخبين دون تسجيل أهل القدس، لذلك هنالك اقتراح عمل ميداني من بيت لبيت ويقومون بالتسجيل كما في الانتخابات ٩٦. فيجب إعطاء فلسطينيي القدس حق التسجيل والمعركة الكبرى يوم الاقتراع وليس أثناء التسجيل.